الأمم المتحدة

A/67/PV.55

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة **٥٥**

الخميس، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش (صربيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كاماو (كينيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ٧٠ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقرير الأمين العام (A/67/492)

مشروعا القرارين (A/67/L.32 وA/67/L.37)

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

تقارير الأمين العام (A/67/361، A/67/89، و A/67/363 و A/67/367)

مشروع القرار (A/67/L.39)

(ب) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تقرير الأمين العام (A/67/84)

مشروع القرار (A/67/L.38)

(ج) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

السيدة دافيدوفتش (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): لدولة إسرائيل تاريخ طويل في تقديم المساعدة الإنسانية للدول التي تحتاج إليها، ولم يكن عام ٢٠١٢ استثناء لذلك.

فعقب الفيضانات العارمة التي اجتاحت فيجي في كانون الثاني/يناير، تبرعت الحكومة الإسرائيلية بأموال لدعم عمل الصليب الأحمر في تقديم المساعدة لضحايا الفيضانات. وبعد ذلك بشهر، عندما شب حريق هائل في سجن كوماياغوا في هندوراس، والذي أسفر عن مقتل أكثر من ٣٠٠ سجين، تبرعت إسرائيل بإمدادات طبية لعلاج المصابين بجروح في الحريق. وفي أعقاب التفجيرات المدمرة في برازافيل في الكونغو في آذار/مارس، أرسلت إسرائيل معدات طبية لعلاج الحروق

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

من خلال وكالتنا للتعاون الإنمائي الدولي (ماشاف)، في شراكة مع جمعية ماغن دافيد آدوم جنوب أفريقيا. واستجابة للأزمة الغذائية التي نشأت مؤخرا في عموم منطقة الساحل، واصلت إسرائيل انخراطها في دعم عمل برنامج الأغذية العالمي عن طريق التبرع بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار لمساعدة ملايين الناس الذين يواجهون أخطار الجفاف وارتفاع أسعار المواد الغذائية والتشرد والفقر المزمن مجتمعة. وأخيرا، فإن منظمة IsraAID غير الحكومية الإسرائيلية تعمل في كل من هايتي واليابان للمساعدة في جهود إعادة البناء الجارية في هذين البلدين. وقد بدأت أيضا حملة متعددة الجوانب لإيصال المساعدات إلى ضحايا إعصار ساندي في نيويورك. وتتركز جهودها على جبهتين: تقديم المساعدة الفورية في الموقع وتوفير معونة طويلة الأجل لأشد الفئات تضررا.

وتسترشد إسرائيل في تقديم المساعدة الإنسانية بنهج شامل. ونحن نؤمن بأن التأهب يجب أن يكون في صميم التصدي للكوارث. والدرس الأقيم الذي يمكن أن نتعلمه في أعقاب الكوارث هو أن الاستثمار في الحد من خطر الكوارث أمر بالغ الأهمية. وتكاليف التصدي للكوارث تفوق بدرجة كبيرة تكاليف منع آثارها من خلال الحد من مخاطرها.

وإسرائيل، بوصفها دولة صغيرة ولكن مكتظة بالسكان، تسعى دائما إلى إيجاد وسائل جديدة ومبتكرة للحد من خطر الكوارث. والحد من المخاطر في المناطق الحضرية من خلال الاستثمار العام يمثل مسألة تأخذها إسرائيل على محمل الجد تماما. ففي عام ٢٠٠٥، دشنت الحكومة الإسرائيلية برنامجا على الصعيد الوطني، يسمى تاما ٣٨، يوفر حوافز في مجالي الضريبة والتخطيط للقطاع الخاص لتقوية المباني التي لا تمتثل للأحكام المتعلقة بمقاومة الزلازل في قانون البناء الإسرائيلي، والتي تم توحيدها في عام ١٩٨٠. كما تمنح الخطة تصاريح تحديد لأصحاب المنازل الإسرائيليين الذين يعيشون في مبان ترجع إلى ما قبل عام ١٩٨٠.

وإسرائيل تؤمن بشدة بأن آثار الكوارث الطبيعية يمكن تقليلها بدرجة كبيرة إذا كان الناس على إطلاع جيد من خلال نشر الحكومات لثقافة لاتقاء الكوارث والقدرة على مواجهتها. وبتلك الروح، تعطي إسرائيل أولوية كبيرة لحملات التوعية العامة فيما تنظم سنويا تدريبات وطنية على مواجهة الحالات الطارئة. وهذه التدريبات على الصعيد الوطني تؤكد على التنسيق بين الوكالات الحكومية ووحدات التصدي للطوارئ والاستجابة الطبية والبلديات المحلية ووسائط الإعلام. وقد ركز تدريب هذا العام، الذي جرى في تشرين الأول/أكتوبر، تحديدا على التنسيق على الصعيد الوطني في حال وقوع زلزال.

ووكالة ماشاف تعمل على مدى عقود من أجل تعزيز قدرات البلدان على التعامل مع آثار الكوارث بتنظيم دورات في طب الطوارئ والكوارث في جميع أنحاء العالم. وفي هذه الدورات، يتدرب الأطباء وهيئات التمريض والفنيون الطبيون والإداريون على التعامل مع الأحداث التي تنتج عنها خسائر بشرية جماعية. وتوفر ماشاف التدريب النظري وتنظم تمارين محاكاة عملية ذات صلة بسيناريوهات الكوارث التي يُحتمل أن تواجهها بلدان أو مناطق معينة.

وخلال السنوات القليلة الماضية، ازداد تعاون إسرائيل مع فريق الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث زيادة كبيرة. وإسرائيل عضو في هذا الفريق ونحن نعتز بأن قائمة الاستجابة لحالات الطوارئ تضم أربعة خبراء إسرائيليين. وقد واصل تعاوننا نموه في هذا العام، عقب مشاركة الفريق في تدريبنا الأمني الوطني الذي جرى خلاله محاكاة وقوع زلزال وتنسيق المساعدة الدولية. وبناء مجتمعات قادرة على مواجهة الكوارث يتطلب إعدادا على جميع المستويات. والتنسيق بين

القطاعات العامة والخاصة والتي لا تستهدف الربح، وكذلك على الصعيدين الوطني والدولي، أمر أساسي.

وتدرك إسرائيل أن التنسيق ذو أهمية حيوية لضمان التصدي للكوارث بأكبر قدر من الفعالية. ومع ذلك، فإن استغلال بعض الجهات من غير الدول للمعونة الإنسانية كأداة للصراع لا يزال يمثل مشكلة. وبالتالي، فإن إسرائيل تشدد على الأهمية الحاسمة لتنسيق تقديم المساعدة الإنسانية من خلال القنوات الشرعية والمعترف بها.

وتعتقد إسرائيل أن المساعدة الإنسانية تمثل أحد الجوانب الحيوية لعمل الأمم المتحدة والذي تعمل فيه كل وكالة وفقا لولايتها. وسنواصل دعم جهودها وتقديم المساعدة الإنسانية حيثما وكلما لزم الأمر.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أنه من المؤسف للغاية أن بعض الوفود استخدمت المناقشة الحالية لمهاجمة بلدي واتهامه باتهامات لا أساس لها. وأنا لا أنوي إضاعة وقت الجمعية بدحض كل ادعاء لا أساس له تم إطلاقه في هذه القاعة، ولكن أود أن أسجل شعور وفد بلدي بخيبة الأمل.

السيد دوس سانتوس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): ترحب البرازيل بتقريري الأمين العام الواردين في الوثيقتين A/67/89 و A/67/363، المعنونتين ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ“ و ”التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في مجال الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية“. ونشيد بصفة خاصة بالتركيز على ضرورة تعميق الشراكات بين منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة من أجل الاستجابة للحالات الإنسانية.

والمساعدة الإنسانية من حيث صلتها بالأمن الغذائي والحد من خطر الكوارث ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نرحب بالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق) فمن خلال بكفالة وجود علاقة تعاضد بين التعاون في المجال الإنساني والتنمية المستدامة، يمكننا تحقيق الهدف المزدوج المتمثل في زيادة القدرة على مواجهة الكوارث وتوفير انتقال أكثر سلاسة من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة الإنعاش ومنها إلى مرحلة التنمية.

لا تزال الأزمة الغذائية العالمية تستدعي اهتماما بالغا من جانبنا، حيث أن حدتها لم تخف. والتقلبات في أسعار المحاصيل الغذائية مؤخرا تمثل تحديا إضافيا. والحلول الدائمة والمستدامة لم تُنفذ على نحو كاف بعد. وفي هذا الصدد، نشيد على وجه الخصوص بمبادرة الأمين العام ”تحدي القضاء على الجوع“ التي تهدف إلى كفالة وصول الجميع إلى الغذاء بنسبة ١٠٠ في المائة وضمان نظم غذاء مستدامة ومضاعفة الإنتاجية وتقليل الفاقد الغذائي.

ومن الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن يبحث المجتمع الإنساني عن سبل جديدة وفعالة من حيث التكلفة لتعبئة الموارد التي تمس الحاجة إليها، وأن يأخذ بها. ونعتقد أن من المهم للغاية أن تدعم الدول الأعضاء مبادرات التعاون الإنساني التي تتيح إمكانية الحصول على الغذاء للأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وذلك بمشاركة البلد المستفيد وفي شراكة مع المنظمات الدولية، مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي.

والحكومة البرازيلية ترى أن كفالة الحق في الغذاء الكافي جزء من استراتيجية ثلاثية تتألف من إمكانية الوصول إلى البرامج الغذائية وسياسات التحويل النقدي المشروط وتقديم حوافز للزراعة الأسرية.

ويجري بالفعل تنفيذ العديد من المبادرات التي تجسد ذلك النهج، مثل المشتريات المحلية للمعونة الغذائية وبرامج النقد مقابل العمل.

وفيما يتعلق بمسألة التمويل، نلاحظ مع القلق ما يترتب عن الأزمة الاقتصادية والمالية من آثار محتملة على المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة. وتقوم البرازيل بوصفها بلدا ناميا، بما يترتب عليها فعله. حيث زدنا خلال السنوات الأخيرة من إسهاماتنا النقدية والعينية بشكل كبير. كما أعلن خلال دورة إعلان التبرعات، التي عقدها المؤتمر الرفيع المستوى بشأن الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، خلال الأسبوع الماضي، فقد زدنا على نحو مطرد من إسهاماتنا في الصندوق. وتبرعنا مؤخرا بمبلغ ١,٢ مليون دولار أمريكي لتمويل أنشطة منظمة الأمم المتحدة للطفولة، في النيجر وموريتانيا ومالي والصومال وهايتي، من بين بلدان أخرى. وقدمت البرازيل خلال هذا العام، أيضا مساهمة قدرها ٧,٥ مليون دولار للبرامج الأساسية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، تشمل مجالات مثل الصحة والتعليم والأمن الغذائي.

من خلال توأمة العمليات مع الشركاء ووكالات الأمم المتحدة، تمكنت البرازيل أيضا من إرسال أكثر من ١٦٠ ٠٠٠ طن من المعونة الغذائية إلى بلدان مثل إثيوبيا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وزمبابوي والسودان والصومال وكوبا ومدغشقر وموزامبيق وهايتي. ونهيب بالبلدان المانحة الحفاظ على مستوى دعمها المالي وزيادته، للتمكين من الاستمرار في تقديم الإغاثة.

ونعتقد أن تعزيز الشراكات بين جميع الدول الأعضاء والأطراف الفاعلة في المجال الإنساني، سيزيد من امتلاك زمام أمور المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة ويسهم في فعاليتها. كما تعتقد البرازيل اعتقادا راسخا بأنه بوسع جميع البلدان الإسهام بطرق مختلفة في جهودنا الجماعية الرامية إلى إنقاذ الأرواح والتخفيف من معاناة المتضررين من حالات الطوارئ الإنسانية. في ذلك الصدد، أود أن أذكر بالحوار بشأن الشراكة الإنسانية، الذي هو مبادرة أطلقتها السويد والبرازيل بمشاركة ودعم من جانب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وجمعت بين ١٩ دولة عضوا، تمثل طيفا واسعا من البلدان المعنية، للنظر في المسائل الإنسانية الرئيسية. ويتمثل هدفنا في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على معالجة التحديات الإنسانية المعاصرة.

وفي السياق نفسه، نرحب ترحيبا حارا بالحوار والتعاون بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والبلدان النامية، التي يجب أن تشارك في المناقشات المتعلقة بالمساعدة الإنسانية، ويمكن أن توفر خبرة محددة فيما يتعلق بالاستجابة لحالات الطوارئ. وسيسهم ذلك بالتأكيد في ضمان ارتكاز المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة على الدعم السياسي لكامل الدول الأعضاء.

السيد راشميانتو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، نود أن نشكر الأمين العام على تقاريره عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالأنشطة الإنسانية الجاري تنفيذها في جميع أنحاء العالم، وعلى التوصيات الواردة فيها.

وتسبب استمرار أثر الأزمات المتعددة وزيادة وقوع الكوارث الطبيعية في ضعف سكان العالم المنتمين إلى البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء، وتعرضهم للخطر. ونرحب بالتقدم الكبير المحرز حتى الآن من جانب جميع الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني، وأصحاب المصلحة فيما يخص تحسين وتعزيز التنسيق فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. وعلى الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني مواصلة تحسين الأداء وضمان المساءلة أمام الشعب والدول الأعضاء والمانحين، بما في ذلك عن طريق زيادة فعاليتها وشفافيتها.

ويجب أن تقوم عملية صنع القرار في المجال الإنساني على بيانات موثوقة، بغية زيادة فعالية الاستجابة. ونحن بحاجة إلى زيادة تحسين جودة البيانات وإمكانية التعويل عليها، وتيسير

فتح قنوات مناسبة لتبادل المعلومات، ووضع معايير مقبولة عموما فيما يتعلق بهذا التبادل. كما أننا بحاجة أيضا إلى تحسين القدرات على جمع البيانات المصنفة، وتحليلها والإبلاغ عنها، من أجل ضمان الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق أقصى قدر من الفوائد للسكان المتضررين.

ولا يزال الوصول وتوفير الحماية للعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، يكتسيان أهمية بالغة، ونحن بحاجة إلى مواصلة الحوار وتحسينه، وحشد الدعم من جانب جميع أصحاب المصلحة بغية ضمان الوصول الآمن وبدون عوائق للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية. وعلينا أيضا أن نضمن أن يجري إيصال الإمدادات والمعدات، وفقا للأحكام ذات الصلة في القانونين الدولي والوطني.

لا تزال حوادث العنف الجنساني والعنف ضد الأطفال في حالات الطوارئ الإنسانية تحدث بمعدل ينذر بالخطر، ويجب أن نواصل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجال تقديم المساعدة الإنسانية من أجل ضمان الاستجابة للاحتياجات المحددة للنساء والفتيات والفتيان والرجال على نحو شامل في حالات الطوارئ الإنسانية.

كما تود إندونيسيا ضم صوتها إلى أصوات الآخرين في الدعوة إلى تعزيز قدرات الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني، ونظم استجابتها فيما يتعلق بالأزمات الإنسانية الناجمة عن الكوارث الطبيعية، بما في ذلك تلك المتصلة بآثار تغير المناخ. ونؤكد من جديد الأهمية البالغة لتنفيذ إطار عمل هيوغو، والحاجة إلى إدراج الحد من أخطار الكوارث والتأهب لها في الإطار الإنمائي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي ذلك الصدد، يتعين زيادة الاستثمار والتأهب في مجال الحد من مخاطر الكوارث، وتعزيز موارد التمويل. وفي ضوء ذلك، فإن إندونيسيا من بين الدول المقدمة لمشروع القرار A/67/L.39، بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمهما الأمم المتحدة، وتؤيده تأييدا كاملا.

ويسر وفد بلدي الانضمام مرة أخرى إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/67/L.38، المتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، الذي يؤكد بطبيعته، التزام الدول بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. واستدامة دعم المانحين الدوليين، والعمل بالتعاون مع الطرفين، إسرائيل وفلسطين، أمر أساسي من أجل تحسين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، والاستجابة للاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني.

لكن لا يزال يساور إندونيسيا قلق بالغ، جراء الحالة الإنسانية للشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة، لا سيما بعد الدمار الناجم عن الاستخدام غير المتناسب للقوة من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، الذي تسبب في حدوث وفيات في صفوف شعب تلك المنطقة وإصابتهم باليأس. وتدعو الحالة في الضفة الغربية أيضا للقلق، حيث تعرقل العديد من نقاط التفتيش ومسار الجدار الأمني بشدة الجهود الرامية إلى الحفاظ على اقتصاد تتوافر له مقومات الاستمرار، وخاصة فيما يتعلق بالزراعة.

ومع ذلك، تظل إندونيسيا مقتنعة باستمرار حل الدولتين اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام، في إطار تسوية إقليمية شاملة بموجب قرارات متعددة، وخارطة طريق المجموعة الرباعية، ومبادرة السلام العربية ومبدأ الأرض مقابل السلام. لتحقيق ذلك، نطالب الطرفين بالجلوس في طاولة المفاوضات، بغية التوصل إلى اتفاق، لم نتوصل له للأسف بعد. وتوضح التقارير بشكل قاطع بأن ما يعوق التقدم إلى الأمام، يكمن في سياسة إسرائيل بشأن المستوطنات، التي سلطت عليها الضوء بشكل خاص خطط إسرائيل المتعلقة ببناء أكثر من ٣ ٠٠٠ بيت استيطاني جديد، مما يشكل علامة على سوء النية ويعتبر عائقا بديهيا أمام عملية السلام.

في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، صوت المجتمع الدولي مؤيدا بقوة طلب فلسطين أن تصبح دولة مراقبة غير عضو (القرار ١٩/٦٧). ورغم أن الجمعية قد أقرت منذ ٢٤ عاما بكونها دولة، من خلال قرارها ١٧٧/٤٣، عن طريق منح دولة فلسطين مركز دولة مراقبة، فإننا نشير إلى أولوية الدبلوماسية ورفضنا للعنف. وندلي بتصريح قوي بخصوص الحاجة إلى الاحترام المتبادل بين الدول.

وقد كرر الأمين العام بأنه قد طال انتظار تحقيق السلام وإقامة الدولة الفلسطينية. وتتفق إندونيسيا، وتود زيادة هذا التأكيد، لأننا نعتقد تماما أن المفاوضات المباشرة والهادفة هي السبيل الرئيسي للتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم، يلبي تطلعات الإسرائيليين والفلسطينيين، بما في ذلك إنهاء الاحتلال والصراع، والتوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لمحنة اللاجئين الفلسطينيين. إننا ندعو إسرائيل مرة أخرى إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتفادي مخالفة التزاماتها بموجب خارطة الطريق المتعلقة بتجميد بناء المستوطنات، بما في ذلك النمو الطبيعي.

السيد كوداما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أثني على وكيلة الأمين العام، فاليري آموس، على قيادتها البارزة في مجال تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ التي تقدمها الوكالات الإنسانية، فضلا عن التفاني الذي أبدته عبر زياراتها إلى جميع الأماكن التي تقدم فيها الأمم المتحدة بتقديم المساعدة الإنسانية من قبل. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير حكومة بلدي للجهود الدؤوبة التي يبذلها جميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ.

ولا ريب أننا ظللنا نواجه العديد من الأزمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠١٢، بما في ذلك في منطقة الساحل، وسوريا، والسودان، وجنوب السودان، وهايتي، وأفغانستان، وباكستان، وإيران، وميانمار، على سبيل المثال لا الحصر. ويتمثل التحدي الذي يواجهنا في ضمان أن تواصل الأمم المتحدة تحسين استجابتها للأزمات الإنسانية، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرات الاستجابة الإنسانية والتنسيق ومساءلة جميع أصحاب المصلحة علاوة على الاعتراف بأهمية تعزيز الإجراءات الإدارية المتعلقة بحالات الطوارئ، على النحو الذي تم تناوله في مشروع القرار A/67/L.39 الذي سيعتمد اليوم.

تؤيد اليابان تماما التحسين المستمر فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية في إطار منظومة الأمم المتحدة عبر جدول أعمال التحول للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ومن جانبنا، فقد قدمنا مساهمات لحالات الطوارئ الإنسانية المختلفة وفرادى الوكالات الإنسانية للأمم المتحدة.

ويتمثل أحد أهم المواضيع المشتركة بين مشاريع القرارات المعروضة علينا اليوم في تعزيز الشراكات بين منظومة المساعدة الإنسانية للأمم المتحدة والعدد المتزايد من الجهات الإنسانية الفاعلة خارج نطاق الأمم المتحدة. وتعرب اليابان عن تقديرها البالغ للجهود المتواصلة التي تبذلها وكيلة الأمين العام فاليري آموس، والأمينة العامة المساعدة كاترين براغ، وجميع موظفي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تحقيقا لتلك الغاية، بما في ذلك الوصول المباشر إلى عواصم بلدان معينة.

لقد تم التأكيد على أهمية الشراكات المختلفة في المؤتمر الوزاري العالمي المعني بالحد من مخاطر الكوارث المعقود في توهوكو، اليابان في ٣-٤ تموز/يوليه. واتفق المشاركون في المؤتمر على الأهمية الحاسمة لتنسيق عمليات الاستجابة للكوارث عبر شراكات ذات قاعدة عريضة بين مختلف أصحاب المصلحة، وعلى أن تكون قادرة على تخطي الانقسامات القطاعية. وتشمل تلك الشراكات، في جملة أمور، الحكومات المحلية ووسط الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية.

وتبذل اليابان أيضا جهودا ترمي إلى بناء شراكات مختلفة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وخاصة في مجال إدارة الكوارث.

وعلى سبيل المثال، تقدم اليابان – من أجل تعزيز مركز تنسيق المساعدة الإنسانية المعني بإدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، في جاكارتا – معدات الاتصالات، وإيفاد خبير في مجال إدارة الكوارث، بالإضافة إلى إيفاد الخبراء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودعم إنشاء مخزون احتياطي لحالات الطوارئ فيما يتعلق بمكافحة الكوارث الطبيعية. وتدعم اليابان – عبر بذل جهود إضافية مختلفة – إنشاء شبكة لإدارة الكوارث لمنطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ويشكل تعزيز المرونة موضوعا آخر مشتركا لمشاريع قرارات هذا العام. فهناك أهمية بالغة للتعاون الوثيق بين أصحاب المصلحة الوطنيين والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، في سياق الجهود الرامية إلى إنشاء مجتمعات أكثر مرونة. ونؤيد في ذلك الصدد، القيادة القوية من قبل وكيلة الأمين العام، آموس، فيما يتعلق بجدول أعمال التحول للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ونتطلع إلى التطورات الإيجابية بشأن التأهب للكوارث عبر ذلك الإطار.

وختاما، أود أن أكرر التزام اليابان بتعزيز مرونة الأمم والمجتمعات في مجال مواجهة الكوارث. وقد أعرب رئيس الوزراء، نودا، أثناء المؤتمر الوزاري العالمي المعني بالحد من مخاطر الكوارث، المعقود في توهوكو، عن عزم اليابان على قيادة الجهود الدولية الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث، فضلا عن التزامها بتوفير ٣ بلايين دولار تحقيقا لتلك الغاية على مدى ثلاث سنوات ابتداء من عام ٢٠١٣.

ترحب اليابان بمشروع القرار بشأن الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث الذي اعتمدته اللجنة الثانية هذا الشهر (A/C.2/67/L.16) والذي تقرر فيه عقد المؤتمر العالمي الثالث للحد من مخاطر الكوارث في اليابان في وقت مبكر من عام ٢٠١٥. وأود أن أؤكد للجمعية العامة أن اليابان لن تدخر جهدا من أجل نجاح ذلك المؤتمر.

السيد مانجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم بعض الملاحظات باسم حكومة بلدي الهند والسويد، إسهاما في النقاش في إطار البند ٧٠ (أ) ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث“. وينبغي النظر إلى بياننا المشترك بوصفه انعكاسا لهدفنا المشترك المتمثل في الاعتراف بالحاجة إلى تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ من قبل الأمم المتحدة.

بداية، تود الهند والسويد أن تعربا عن شكرهما للأمين العام على الوثائق المقدمة في إطار هذا البند، فضلا عن التأكيد على ضرورة بناء شراكات إنسانية أقوى. ويقينا فإن تعزيز الحوار وبناء شراكات أقوى على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية لا يمثلان غاية في حد ذاتهما، بل أنهما يساعدان على الجمع بين الجهات ذات الصلة، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين الاتصال والتعاون. ويسهم هذا بدوره في توفير استجابة إنسانية أكثر فعالية. ولا شك أن بياننا المشترك يرمز إلى إيمان مشترك بأهمية تعزيز الشراكات الإنسانية والحوار.

وتكرر الهند والسويد التأكيد على أن المبادئ الإنسانية والقانون الإنساني الدولي يوفران الأساس للمساعدة الإنسانية. وأود أن أؤكد في ذلك الصدد، على التزام الهند والسويد بمواصلة احترام مبادئ الإنسانية والحياد والاستقلال الواردة في مرفق القرار ١٨٢/٤٦ فضلا عن التمسك بها. ويجب علينا احترام الدور الرئيسي للدولة المتضررة فيما يتعلق بتوفير الحماية والمساعدة الإنسانية للمحتاجين في جميع الأوقات، بالإضافة إلى الاحترام الواجب لسيادة وسلامة أراضي الدول ووحدتها الوطنية.

ويشكل السكان المتضررون محورا لأي عمل إنساني. ونشجع المجتمع الدولي والأمم المتحدة على مواصلة تعزيز المساءلة، علاوة على مواصلة العمل بشكل وثيق مع المتضررين من أجل التوصل إلى عملية شاملة وتحقيق قدر من الملكية

الوطنية. وتؤكد الدروس المستفادة من الكوارث الأخيرة على ضرورة إجراء المشاورات والتعاون مع المستفيدين على نحو وثيق. ونرحب بالجهود الجارية من أجل تطوير آليات المساءلة الداخلية في إطار منظومة الأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى الجهود المبذولة فيما يتعلق بمواجهة الأزمات الإنسانية الحادة، التي ينتشر منها كثير جدا للأسف في جميع أنحاء العالم، تثني الهند والسويد على الأمم المتحدة لجهودها الرامية أيضا إلى بناء المرونة والحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها، ما دمنا نؤمن بأن الوقاية خير من العلاج. وتشكل منطقة الساحل مثالا على إشراك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كي تكون الاستجابة أكثر استراتيجية، وتعمل على تقليص الفجوة بين الإغاثة الإنسانية والتنمية في الأجل الطويل. وتعرب الهند والسويد أيضا عن قلقهما إزاء الأزمات الإنسانية العديدة التي لا تلقى اهتماما دوليا يذكر حتى الآن، على الرغم من أنها تشكل تهديدا كبيرا للسكان المتضررين.

ولكي تضطلع منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بمسؤولياتهما في مناطق الصراع، فإن وصول العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية بطريقة آمنة ودون عوائق يكتسي أهمية حاسمة.

إننا نشعر بالقلق من استمرار الحوادث الأمنية التي تنطوي على الاستهداف المتعمد لموظفي الأمم المتحدة وموظفي المساعدات الإنسانية، الأمر الذي يعوق جهودهم التي لا غنى عنها لمساعدة المحتاجين.

تقديم المعونات في عين المكان ينقذ الأرواح، والتنسيق يجعل تقديم المعونات أكثر فعالية، خاصة في وقت تظهر فيه جهات فاعلة جديدة في مجال العمل الإنساني. تقدر الهند والسويد كثيرا قدرات التنسيق لدى منظومة الأمم المتحدة، ممثلةً في منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وتحثان الجهات الفاعلة كافة على مواصلة تحسين دعمها للمكتب. بوصفهما من الداعمين بقوة للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، تشيد الهند والسويد بإنجازاته المستمرة في توفير الاستجابة الجيدة التوقيت والقابلة للتنبؤ بها لحالات الطوارئ الإنسانية. ويشجعنا ما يحظى به الصندوق من ثقة تمثلت في ما التزمت به الدول الأعضاء من تعهدات بلغت ٣٨٤ مليون دولار في الاجتماع الرفيع المستوى للصندوق يوم الثلاثاء ١١ كانون الأول/ديسمبر.

قبل الختام، تود الهند والسويد أن تشكرا الأمين العام على توجيهه انتباهنا إلى مسألة جمع البيانات في التقرير. وفي الواقع، هناك حاجة إلى تحسين عملية صنع القرار بهدف التمكين من اتخاذ قرارات أفضل استنارةً في حالات الطوارئ الإنسانية. جمع البيانات أمر بالغ الأهمية لتعزيز هذا العنصر من أجل تحسين جهودنا الجماعية الرامية إلى مساعدة المحتاجين. عدد الناس المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية حول العالم ليس في تناقص. بل، على النقيض من ذلك، هو في تزايد، للأسف. نحن ندرك التحديات المقبلة، وتحدونا الثقة بأننا سنتمكن من التصدي لهذه التحديات من خلال تعزيز التعاون وتشجيع التوافق الواسع النطاق فيما بين الدول الأعضاء.

السيد إراثوريث (شيلي) (تكلَّم بالإسبانية): يرحب وفد شيلي بعرض مشروع القرار A/67/L.39 بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، الذي أعده ممثلا السويد والهند. يرحب وفد بلدي بتقرير الأمين العام عن هذه المسألة (A/67/89) ويوافق على التوصيات الواردة فيه. نحن ندرك، على وجه الخصوص، الحاجة إلى المساعدة الإنسانية الشاملة، مع تعزيز العلاقات على الصعيد المحلي والإقليمي والوطني والدولي. يرى بلدنا أيضا أن من الضروري تعزيز وتحسين القدرة على التكيف وبناء نظم دعم عمليات صنع القرار القائم على

البيانات في المجال الإنساني بغية توطيد الشراكات الكفيلة بتفعيل الاستجابة الإنسانية.

أكدت شيلي، في مختلف منتديات النظام المتعدد الأطراف، على أهمية الاستجابة الإنسانية المنسقة من جانب المجتمع الدولي، ممثلا في منظومة الأمم المتحدة، بدعم من المجتمعات المحلية المتضررة ودولها. في ذلك الصدد، يتسم العمل القيادي الذي تضطلع به وكيلة الأمين العام ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، السيدة فاليري أموس، وفريق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ببالغ الأهمية، ونحن نشكرهما على ما يبذلانه من جهود.

ونؤكد مجددا التزامنا تجاه مختلف الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية التي تؤدي دوراً مهماً في حالات الطوارئ الإنسانية. يجب أن تعمل بطريقة منسقة وتعاونية وأن تتجنب ازدواجية الجهود في عملها الرامي إلى تعزيز الانتعاش الشامل.

يتضمن مشروع القرار المعروض علينا عناصر جديدة يجدر بنا تسليط الضوء عليها. ترحب شيلي بحقيقة أن السياسة المتفق عليها في الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تقر بالجهود التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بهدف تعزيز إنشاء التحالفات فيما بين مختلف القطاعات، لا سيما المنظمات الإقليمية والقطاع الخاص، في التصدي لحالات الطوارئ. لقد أوضحت تجربة شيلي الأخيرة في أعقاب الزلزال وأمواج التسونامي عام ٢٠١٠ للسلطات في بلدنا الحاجة إلى الإمعان في استكشاف هذه التحالفات، لا سيما فيما يتعلق بالوقاية، والتخفيف، وإعادة الإعمار. ونعتقد أيضا أن من المهم إشراك المجتمع المدني في مثل هذه العمليات.

يود وفد بلدي أن يؤكد حقيقة أن مشروع القرار يتضمن إدانة الدول الأعضاء للتهديد بالهجوم العنيف على العاملين في الحقل الطبي وعلى المرافق الطبية. سلامة موظفي المساعدة الإنسانية أمر أساسي في الحالات كافة. ونرى أن من المهم المضي قدما وفقا لأحكام القانون الإنساني الدولي. كما نرى أن من الأهمية بمكان أن يشير مشروع النص إلى حاجة الدول إلى مراعاة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة لدى تصميم وتنفيذ مشاريع الحد من أخطار الكوارث، والمساعدة الإنسانية وبرامج الإنعاش، وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الطوارئ الإنسانية – فإن كل ذلك يتيح أيضا الفرصة للتحرك من أجل إنشاء مجتمع شامل للجميع.

لقد كان للأثر السلبي للأزمة الاقتصادية والمالية الحالية تداعياته على تمويل الاستجابة الدولية لحالات الطوارئ الإنسانية. في هذا الصدد، من المهم توجيه مناشدة إلى المساهمين الرئيسيين في الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ تنادي بضرورة أن تكون مساهماتهم إضافة إلى التزاماتهم الحالية لبرامج المساعدات الإنسانية، وألا تكون على حساب الموارد المتاحة للتعاون الدولي من أجل التنمية. في ذلك الصدد، وبالنظر إلى الحاجة إلى تعزيز الاستخدام الفعال للموارد، نرحب أيضاً بتأكيد مشروع القرار على أهمية مساءلة الجهات الإنسانية الفاعلة في جميع مراحل المساعدة الإنسانية.

ونكرر التأكيد على أن منظومة الأمم المتحدة وكياناتها العديدة هي المقدم والمنسق الرئيسي للإغاثة في حالات الطوارئ، وأنها تساهم في الإنتعاش في جميع أنحاء العالم بدعمهما للأنشطة التي تضطلع بها الحكومات ومنظمات المعونة. ويعتقد وفد بلدي أن على المساعدة الإنسانية أن تعطي الأولوية للأمن البشري وحقوق الإنسان وتعزيز واحترام مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية. كما ينبغي أن تكفل وصول المعونة الإنسانية وموظفيها بسرعة وبدون عوائق إلى المجتمعات المحلية المتضررة.

وأختتم بياني بالتأكيد مجددا على إيمان وفد بلدي بأن هناك حاجة ملحة إلى الإمعان في تعزيز التنسيق فيما بين مختلف الجهات الفاعلة الإنسانية وتهيئة الظروف المؤاتية على

المدى الطويل للانتقال من الإغاثة في حالات الكوارث إلى التنمية. ونعتقد أن التنمية لا تمكّن فحسب من القضاء على الفقر والجوع، بل سوف تؤدي أيضا إلى تعزيز قدرة الدول على كفالة بيئة تنعم بالاستقرار والسلام الدائم.

السيدة موريو (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية): كما ورد في تقرير الأمين العام (A/67/89)، فقد أحرزنا تقدما في تحسين فعالية تقديم المساعدة الإنسانية وفي مجالي الشفافية والمساءلة.

لكن لا يزال هناك مجال كبير للتحسين. ووفقا للتقديرات، سيحتاج هذا العام ٥١ مليون شخص على الأقل نوعا من المساعدة الإنسانية، وعلينا، بصفتنا المجتمع الدولي، حماية سكاننا وتحسين الاستجابة لاحتياجاتهم.

ما برح الوصول يمثل مشكلة كبيرة للعمليات الإنسانية في الميدان. وعلاوة على ذلك، فإن الطابع المتغير للأزمات الجديدة الناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان وعدم الاستقرار السياسي والصراعات المسلحة يضع أمامنا تحديات جديدة للاستجابة الإنسانية وسلامة موظفي حالات الطوارئ. سوف تتطلب مواجهة تلك التحديات بطريقة بناءة استمرار الحوار والتزام جميع الأطراف بالتمييز بين المسائل الإنسانية والأعمال التي ترتكب بدافع الاعتبارات السياسية أو الأمنية.

وكما أشارت كوستاريكا في مناسبات أخرى، ففي حين يتعين علينا الحيلولة دون إساءة استخدام مفهوم الوصول في الوقت المناسب ودون عراقيل، يتعين أيضا أن نقر بأهميته بالنسبة لفعالية الإغاثة الإنسانية في الميدان. ونرى أنه يجب عدم السماح بتغليب الاعتبارات السياسية على حياة ورفاه من هم في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية في الميدان. وحتى هنا في الجمعية العامة، يمكننا أن نفعل الكثير عن طريق الدخول في حوار والسعي إلى وضع صيغة يمكن أن نتفق بشأنها لكي نتناول المسألة، على النحو الذي تستحقه.

ووفقا لتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/67/492، من المؤسف أن العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، ولا سيما العاملون المحليون، سقطوا ضحايا للعنف في النصف الأول من عام ٢٠١٢ بمعدل أكبر بكثير منه في عام ٢٠١١. ومما يثير القلق بصفة خاصة أن معظم الضحايا كانوا هدفا للأعمال المتطرفة. إن هذه الهجمات الموجهة عمدا ضد العاملين الذين يكرسون حياتهم لمساعدة الآخرين، غير مقبولة. يجب أن ندينها بأشد العبارات الممكنة، حتى في الوقت الذي نواصل العمل لتحسين الأمن لمجمعات الأمم المتحدة. وكما يشير الأمين العام في هذا الصدد، يظل دعم وقبول الحكومات المضيفة والسلطات المحلية والسكان هو خط الدفاع الأول.

والتحدي الكبير الآخر الذي نواجهه، بالنظر إلى تغير المناخ وزيادة تواتر الكوارث الطبيعية، هو الحاجة إلى استجابة أكثر تكاملا والتعاون الأوثق فيما بين جميع الوكالات، ولا سيما الكيانات الإنسانية والإنمائية. تبين التجارب الأخيرة في القرن الأفريقي ومسار الإعصار ساندي عبر منطقة البحر الكاريبي، وكذلك الكوارث الأخرى في منطقتنا، أهمية الدعم عندما تحدث حالات الطوارئ، بيد أنه يجب تحقيق التوازن بين الاحتياجات القصيرة الأجل وتعزيز قدرة المجتمعات على مواجهة الكوارث وعمليات التنمية الطويلة الأجل. ويشمل النهج الصحيح برامج الوقاية والتأهب والإنقاذ والإنعاش والتنمية، وكما يشير الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/67/363، ينبغي للنهج أن يركز على بناء قدرة أكثر الفئات ضعفا، ولا سيما الأطفال والنساء والمعوقين. هذا هو السبيل الوحيد للحيلولة دون تكرار الأزمات أو أن تصبح متوطنة.

نحن ندرك بوضوح المسؤولية الأساسية للحكومات الوطنية عن بناء القدرة على التكيف. ومع ذلك، تدعو أمريكا الوسطى، بصفتها أضعف منطقة بيئيا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إلى زيادة الاستثمار على جميع المستويات في

الحد من مخاطر الكوارث وحفظ التوازن الإيكولوجي وحمايته وصون التنمية المستدامة لشعوبنا.

يوجه تقرير الأمين العام عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ (A/67/89) الانتباه إلى تحديين إضافيين. الأول هو ضرورة أن تستند القرارات إلى البيانات المستكملة والموثوقة المتاحة بيسر للمستجيبين في حالات الطوارئ، والآخر هو ضرورة تعزيز التعاون فيما بين مختلف الجهات المستجيبة، ولا سيما العناصر الفاعلة الجديدة. ينبغي أن تشكل مقترحات الأمين العام في هذه المسألة وغيرها من المسائل الأساس لتشكيل استجاباتنا الإنسانية.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم تعازي نيوزيلندا لأسر وزملاء موظفي الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني الذين فقدوا حياتهم أو أصيبوا أثناء القيام بواجباتهم في هذا العام. نحن نشيد بتفاني جميع موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون في ظروف خطرة وصعبة دعما لمن هم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

خلال السنة الماضية، تحقق عموما تقدم في التصدي للتحديات التي تواجه المجتمع الإنساني. ومع ذلك، فإن ضرورة أن نعمل جميعا معا لمساعدة المحاصرين في الحالات الإنسانية لا تقل إلحاحا عما كانت في أي وقت مضى. والواقع أن أكثر من ٦٠ مليون شخص يحتاجون الآن إلى المساعدة الإنسانية على الصعيد العالمي. ما برحت التكلفة الاقتصادية للكوارث تتزايد، على الرغم من أن العدد الفعلي للكوارث انخفض في عام ٢٠١٢. إن تأثير تغير المناخ وزيادة تواتر الكوارث الطبيعية يبرز ضرورة زيادة توثيق التنسيق والتعاون فيما بين العاملين في المجالات الإنسانية والإنمائية والسياسية والأمنية.

تسلم نيوزيلندا بأن الحد من مخاطر الكوارث، بوصفه استراتيجية لخفض التكاليف، يتيح أفضل مردود مقابل النقود في الحد من تأثير الأزمات الإنسانية، إذ يقدر أن استثمار دولار واحد في الوقاية يوفر ما يصل إلى ٧ دولارات من تكاليف الاستجابة الإنسانية في المستقبل. هذا استثمار جيد. نحن ندرك أيضا أهمية تنفيذ إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥، ولا سيما تعزيز فعالية التأهب على الصعيدين الوطني والمحلي وبناء قدرة الدول والمجتمعات على التكيف بما يتماشى مع الإطار.

إن نيوزيلندا، شأنها شأن البلدان الأخرى، ملتزمة بالمبادئ الإنسانية الأساسية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال. ونعتقد أن علينا توخي الحيطة والحذر للتقيد بهذه المبادئ بينما نقيم الشراكات مع الجهات الفاعلة الجديدة. إنها أساسية لكفالة الوصول الآمن وفي الوقت المناسب وبدون عوائق إلى من تمس حاجتهم إلى المساعدة الإنسانية. وفي هذا الصدد، تعتقد نيوزيلندا اعتقادا راسخا بأنه لا ينبغي تطبيق الشمول على المساعدة الإنسانية والجهات الإنمائية الفاعلة فحسب، بل وعلى المتضررين من حالات الطوارئ. اعتمدت الجمعية العامة مؤخرا قرارات تقر بأن علينا إيلاء الاعتبار المناسب لنوع الجنس والعمر والإعاقة كجزء من التقييمات المشتركة للاحتياجات والاستجابة الإنسانية الفعالة.

ونعتقد أيضا أنه، بالإضافة إلى منظومة الأمم المتحدة، فإن علينا بصفتنا الدول الأعضاء التصدي للعنف القائم على نوع الجنس في حالات الطوارئ الإنسانية، وعلينا كفالة اتخاذ التدابير اللازمة للتحقيق في هذه الحوادث، عند الاقتضاء، وإجراء المحاكمات.

تنضم نيوزيلندا إلى البلدان الأخرى في الإعراب عن الدعم للجهود التي تبذلها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من خلال برنامج التحول لتعزيز التنسيق والقيادة والمساءلة. ونثني على وكيلة الأمين العام فاليري آموس وموظفيها للجهود الرائعة التي تبذل لتعزيز استجابة إنسانية أسرع وأكثر كفاءة وأفضل تنسيقا، ونشيد بصفة خاصة بقيادتها للصندوق

المركزي لمواجهة الطوارئ والتحسينات التي أدخلتها عليه. أنيط بها مهمة جسيمة، ونحن ندعمها.

السيدة وليامز (غرينادا) (تكلمت بالإنكليزية): نهنئ الدول الأعضاء التي تطبق بالفعل أفضل الممارسات لمراقبة إدارة أخطار الكوارث والتي تنفذ خطط تصدي للكوارث تحافظ، في المقام الأول، على حياة السكان وسبل عيش تلك البلدان ولا سيما قطاعات مثل الغذاء والأمن الغذائي والزراعة والبنية التحتية. وهي تستحق الثناء لتحديدها الحاجة إلى تنفيذ استجابات ذات طابع استراتيجي في مجالات الأغذية والمياه والصرف الصحي والمأوى والانتعاش والصحة والتعليم.

وقد أدركت الدول الأعضاء أهمية التنسيق على جميع المستويات، المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. ولا يمكننا أن نتمكن من إدارة أخطار الكوارث بفعالية، وهو أمر ذو أهمية قصوى لحماية وتحسين نوعية حياة الأشخاص المتضررين من الكوارث، إلا من خلال التعاون.

وفي هذا السياق، فإن تغير المناخ بوصفه أحد العوامل المسببة للكوارث أمر ذو صلة. وثمة حاجة إلى استجابات أكثر فعالية باستمرار للأحداث المترتبة على تغير المناخ، وذلك على صعيد التكيف وتخفيف الأثر والتمويل ووسائل التنفيذ الأخرى. وينطبق هذا بصفة خاصة على الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذه الاستجابات يمكن أن تقلل من الكوارث المناخية بداية، مما يتيح للمجتمعات الاحتفاظ بمزيد من الموارد للتصدي للكوارث الأخرى، وبصورة أعم، لتحقيق التنمية المستدامة.

وليس بمقدور أي حكومة أن تدير كارثة في القرن الحادي والعشرين بمفردها. ولذلك، فإن برامج دولية، مثل المنبر العالمي للحد من أخطار الكوارث، تحول الزخم المتولد إلى جهد دائم ومستدام لتقاسم المسؤوليات في الحد من المخاطر وتعزيز القدرة على مواجهة الكوارث في مجتمعاتنا. وجميع القطاعات المعنية وأصحاب المصلحة كافة، بما في ذلك الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والوكالات والمنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية والتقنية والقطاع الخاص، يجب عليهم الاستمرار في ذلك. وهذا التعاون الواسع النطاق بين أصحاب المصلحة لا بد أن يستمر ويجب على جميع الدول الأعضاء أن تشارك مشاركة كاملة في تطوير واستمرار العملية.

والشفافية في الإبلاغ ذات أهمية قصوى أيضا لأننا بحاجة إلى مؤشرات أوضح للتقدم تتيح لنا قياس الإنجازات التي نحققها وتزودنا بمعلومات عما أنجزناه بالفعل. وفي المنطقة التي أنتمي إليها، دشنا البرنامج الكاريبي لبناء القدرات في مجال التخفيف من المخاطر. وهو مشروع مدته ثلاث سنوات تموله الوكالة الكندية للتنمية الدولية وتنفذه الوكالة الكاريبية للاستجابة الطارئة في حالات الكوارث تحت إشراف منظمة الدول الأمريكية. ويهدف إلى التخفيف من آثار الكوارث وإدارتها. والبرنامج يسعى إلى تعزيز القدرات الإقليمية على زيادة المنعة إزاء آثار المخاطر الطبيعية. وسيتم ذلك من خلال وضع سياسات وطنية للتخفيف من المخاطر وبرامج لتنفيذها وتشجيع استخدام المعلومات بشأن المخاطر على نطاق أوسع في صنع القرارات المتعلقة بالتنمية وتعزيز ممارسات البناء الآمن والتدريب وإصدار الشهادات في هذا المجال. وسيجري تنفيذ أنشطة البرنامج في الدول الأربع التي اختيرت لأغراض التجربة، بليز وجزر فرجن البريطانية وسانت لوسيا وبلدي، غرينادا. ونحن نتطلع إلى بناء القدرة على مواجهة الكوارث، بما في ذلك بناء القدرات الوطنية. وغرينادا تعرب مرة أخرى عن شكرها لكندا على البرنامج. وندعو الشركاء الآخرين إلى المشاركة في المشروع.

وغرينادا تود أن تشكر جميع شركائنا الذين قدموا لنا الدعم أثناء آخر كارثة كبيرة تحل بنا في عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ عندما فقدنا ٢٠٤ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي الوطني. ونحن نؤكد للجمعية العامة أنه في خضم أزمة اقتصادية ومالية

عالمية والدمار الناجم عن تغير المناخ وغير ذلك من التحديات، تواصل قدرة شعبنا على الصمود نموها.

ونحث على مواصلة تقديم الدعم لانتهاج سياسات وممارسات قائمة على المساواة بين الجنسين وللدور القيادي للمرأة في جميع الأعمال الإنسانية. وغرينادا تعرب عن تضامنها الكامل مع الشعب الفلسطيني الذي لا يزال في حاجة إلى الإغاثة الإنسانية، ونهنئ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على عملها.

والقيادة المتميزة لوكيلة الأمين العام فاليري آموس تزيد من فعالية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ونحن نهنئها على قيادتها وإنجازاتها. ونتطلع إلى زيادة بناء القدرات والشراكة من أجل إدارة الكوارث على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. ونشكر جميع العاملين في الأمم المتحدة الذين يشاركون في الأعمال الإنسانية العظيمة للمنظمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٥/٦ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

السيد فولمان (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) (تكلم بالإنكليزية): يسر اللجنة الدولية الصليب الأحمر مخاطبة الجمعية العامة بشأن الموضوع الهام المتمثل في تنسيق الشؤون الإنسانية.

لقد تطور السياق العالمي الذي يجري فيه العمل الإنساني تطورا كبيرا على مر الأعوام وسيواصل تطوره فيما يواجه تحديات جديدة في السنوات المقبلة. واتسع نطاق وصف ”الإنسانية“، حيث تشير الكلمة اليوم إلى كل شيء بدءا من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى التأهب للكوارث والإنعاش المبكر وبناء القدرات والعمل القضائي واستعادة سيادة القانون وإعادة بناء المؤسسات. والعمل الإنساني يتجاوز، بصورة متزايدة، الاستجابة الفورية ويركز بقدر أكبر على أسباب الأزمات وآثارها، كما يتضح من المبادرات الحالية لتعزيز قدرة الفئات السكانية الضعيفة على الصمود. وطريقة عملنا تتغير أيضا. ويرجع الفضل جزئيا في ذلك إلى التكنولوجيات الجديدة التي تمكن من العمل على نطاق أوسع وتشكل الطريقة التي تتفاعل بها الجهات الفاعلة في المجال الإنساني مع الفئات السكانية الضعيفة. وما فتئ الصليب الأحمر يسعى جاهدا إلى التكيف مع الحقائق المتغيرة التي تواجهه، مع التقيد الصارم بمبادئه الأساسية. وسيواصل القيام بذلك في المستقبل.

وتمثل الشراكة أحد الجوانب الأساسية لأنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وتعمل المنظمة مع طائفة واسعة من الشركاء، كما يتضح من الدعم الذي تقدمه للبرامج الحكومية والعامة والمرافق العامة، بما في ذلك المستشفيات وأماكن الاحتجاز والخدمات العامة. وينطوي الكثير من أنشطتها على العمل المشترك مع مختلف عناصر حركة الصليب والهلال الأحمر الدولية، مما يعبر عن إيمان اللجنة بأن الشراكات القوية على المستوى المحلي ذات أهمية حيوية للخروج بفهم دقيق للحالة على أرض الواقع ولاحتياجات شتى المجتمعات المحلية.

والصليب الأحمر الدولي يقيم، إجمالا، شراكات نشطة مع ١٠٧ جمعيات وطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وتلك الشراكات تتخذ أشكالا مختلفة؛ إذ أن بعضها شراكات تنفيذية بصورة رئيسية تركز على التصدي لحالات الطوارئ في حين يركز البعض الآخر على بناء القدرات في مجالات محددة مثل التأهب للصراع. ويمكن أن نجد أمثلة للنوع الأول من الشراكة في التعاون الوثيق الذي أقيم أثناء عمليات كبيرة في العام المنقضي مع الجمعيات الوطنية في سوريا ومالي وأفغانستان والصومال والسودان وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

ويتمثل موضوع هام ذو صلة في التنسيق مع مختلف الجهات المعنية في السياقات التي يجري العمل الإنساني فيها.

وتزايد عدد وتنوع الجهات الفاعلة تلك يزيد على نحو مطرد من صعوبة ضمان تنفيذ استجابة إنسانية متسقة ومنسقة وفعالة، وبالتالي الوفاء باحتياجات السكان المتضررين. ومن المهم للغاية ألا يؤدي هذا التنوع إلى أي التباس من شأنه أن يضر في نهاية المطاف بالأشخاص الذين يتوجب علينا مساعدتهم.

إن لجنة الصليب الأحمر الدولية ملتزمة بالتواصل مع كل طرف منخرط في تقديم المعونة الإنسانية في الميدان والاشتراك معه. وتسعى إلى القيام بذلك وفق نهج المعونة الفعالة، والواقعية من حيث التنسيق. ويتعين أن يكون النهج الناجح عملي المنحى ويعكس الواقع الميداني. وقد أعيد التأكيد على ذلك خلال اجتماع جميع عناصر الحركة قبل المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي عقد في عام ٢٠١١.

لكن لا يمكن السماح بتعارض عزم لجنة الصليب الأحمر الدولية العمل عن كثب مع شركائنا والتعلم منهم، ومع الأطراف الفاعلة الناشئة حديثا، مع تقيدنا بالمبادئ الأساسية. وتشكل تلك المبادئ الإطار الذي يجب أن يتم فيه أي تفاعل بين المنظمة والآخرين. والعمل الإنساني للجنة، عمل ذو طبيعة مدنية خالصة، وتوجهه اعتبارات إنسانية حصرية فحسب. فهو يقوم أساسا على المبادئ الإنسانية والحياد، وينفذ وفقا للاحتياجات الأكثر إلحاحاً وبدون تمييز. ويشكل مبدأ الحياد ومبدأ الاستقلالية أيضا عنصرين رئيسيين فيما يتعلق بنهج لجنة الصليب الأحمر الدولية، مما يساعد المنظمة على الوصول إلى المحتاجين، والاضطلاع بأنشطة المساعدة والحماية

كما تسعى لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى إجراء حوار متواصل مع السلطات وجميع الأطراف المعنية. وتعتمد الشفافية الكاملة فيما يخص ذلك. لكن، وبينما نأخذ بعين الاعتبار مواقف وشواغل جميع الأطراف، فإننا نضع مع ذلك سياساتنا وننفذها بصورة مستقلة. والحياد يعني أن تركز لجنة الصليب الأحمر الدولية على مهمتها الإنسانية البحتة، وهي حريصة على الامتناع عن أي عمل أو تصريح يمكن تفسيره بأنه يساند أحد الأطراف، أو يعتبر موقفا سياسيا. وأظهرت الخبرة التنفيذية للجنة الصليب الأحمر الدولية، مرارا وتكرارا أنه من أجل ضمن النفاد والقبول، ينبغي أن تظل أهداف العمل الإنساني فيما يخص الاستجابة للصراعات المسلحة وحالات العنف الأخرى مستقلة عن الأهداف ذات الطابع السياسي أو العسكري.

وتتمثل الشواغل الأساسية بالنسبة للجنة الصليب الأحمر الدولية اليوم في التهديدات التي تطال توفير الرعاية الصحية وسلامة أولئك الذين يقدمونها. ويشكل العنف الذي يطال العاملين في مجال الرعاية الصحية والمرافق والجهات المستفيدة أحد أكثر الشواغل الإنسانية إلحاحا اليوم، التي لا تزال مهملة. ويعرقل هذا العنف، الحصول على الرعاية الصحية في العديد من البلدان. ويبرز كل من قصف المستشفيات، والهجوم على سيارات الإسعاف وواقع بقاء الأشخاص الجرحى في عذاب، لساعات في مركبات يجري إيقافها عند نقاط التفتيش، عدم احترام صارخ للمركز المحايد لمرافق الرعاية الصحية ووسائل النقل والموظفين. ويظهر عدم الاحترام هذا في العديد من البلدان حول العالم.

استجابة من لجنة الصليب الأحمر الدولية لهذا الواقع، فإنها قد أطلقت مبادرة مدتها أربع سنوات بعنوان ”الرعاية الصحية في خطر“. وتتجلى الفكرة في العمل مع الدول والجهات المعنية الأخرى بخصوص اتخاذ خطوات عملية لتحسين الأمن وضمان الحصول على الرعاية الصحية في الصراعات المسلحة وغيرها من حالات الطوارئ.

وقد أثيرت هذه المسألة في المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين، المعقود في جنيف في عام ٢٠١١. وجمع المؤتمر بين مختلف عناصر الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، إلى جانب الدول. وقد اتخذ قرارا بعيد المدى بشأن الرعاية الصحية في خطر، تطلب تصديا فعالا من جانب الدول والجمعيات الوطنية ومجتمع الرعاية الصحية بأسره. كما ترحب اللجنة

الدولية للصليب الأحمر، بالمناقشات المستفيضة بين الدول بشأن حماية العاملين في المجال الطبي والوحدات الطبية في إطار المفاوضات بشأن مشروع القرار A/67/L.39، المعنون ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ“. لأن مبادرة الرعاية الصحية في خطر هي عملية حيوية، فإن اللجنة على ثقة بأن هذا الموضوع الهام، سوف يحظى خلال الدورات القادمة التي ستعقدها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، باهتمام الدول ودعمها المستمرين.

ويكمن التحدي الآخر بالنسبة للجنة الصليب الأحمر الدولية، في الفجوة المتزايدة بين الحاجة إلى الحماية وتقديم المساعدة في أكثر الأزمات حدة اليوم، وما يبدو تراجعا في إمكانية وصول المنظمات الإنسانية إلى الفئات الضعيفة من الناس. واللجنة الدولية للصليب الأحمر منخرطة في العديد من المبادرات الرامية إلى تضييق الفجوات. على سبيل المثال، انضمت دول إلى الصليب الأحمر والهلال الأحمر خلال المؤتمر الدولي الذي عقد العام الماضي، فيما يخص اعتماد خطة عمل مدتها أربع سنوات لتنفيذ القانون الإنساني الدولي. ويرد في جزء من خطة العمل ما يلي:

”يجب أن تكون عناصر الحركة قادرة على تقديم المساعدة الإنسانية في جميع الأوقات طبقا للمبادئ الأساسية للإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلالية. وستحترم الدول تقيد جميع عناصر الحركة بتلك المبادئ الأساسية ... وستجري اللجنة والجمعية الوطنية المعنية، حوارا بناء مستمرا مع جميع أطراف النزاع، بغية ضمان الوصول إلى الضحايا وتوفير الضمانات الأمنية الضرورية لموظفيها. وتحترم الدول الحاجة إلى هذا الحوار، وتعيد التأكيد على الموقف الفريد للجنة والجمعيات الوطنية، وإسهامها في هذا الصدد“.

وبالتطلع إلى المستقبل، تشترك اللجنة في هدف تحقيق تعزيز الفعالية والكفاءة فيما يخص جميع الأعمال التي قامت بها الكيانات المحلية والدولية والإقليمية والوطنية المنخرطة في العمل الإنساني. وعلى أي شخص مشارك في هذا العمل، الطموح بشكل طبيعي لتيسير بذل جهود أوسع ترمي إلى الحد من الهشاشة وتعزز التعافي المستدام والتنمية، والتكيف معها. ومع ذلك، ليس ممكنا دائما العمل على نطاق أوسع. ويجب أن يكون أي عمل واقعيا دوما عندما يقاس بالنظر إلى الظروف والاحتياجات والقدرة على العمل الفعال.

إن لجنة الصليب الأحمر الدولية تسعى إلى تلبية الاحتياجات والحد من ضعف السكان المتضررين من الأزمة، بغض النظر عن حجم الكوارث. وتجعل هؤلاء الناس بقوة في طليعة عملها، كما تسعى جاهدة إلى تعزيز قدرتها على التكيف وتيسير المشاركة فيما يخص تحديد الاحتياجات والإجراءات اللازمة لتلبية تلك الاحتياجات. إننا نرحب بالمبادرات الرامية إلى تعزيز مساءلة الوكالات الإنسانية أمام المستفيدين. وهم يكملون مساءلة المنظمات الإنسانية أمام سلطات الدول التي يعملون على أراضيها.

وأخيرا، في البيئة المعقدة التي تتسم بقدر كبير من عدم القدرة على التنبؤ بها، والتي تعمل فيها اللجنة، فإنها سوف تواصل صقل قدرتها على الاضطلاع بأنشطة المساعدة والحماية، التي هي إنسانية محضة بطبيعتها. وستركز تلك الجهود على سرعة وجودة استجابتها التشغيلية وتعزيز القوانين والأنظمة المناسبة، ورصد تنفيذها. وسوف تواصل اللجنة الإسهام في تحسين التنسيق بقدر ما تسمح به مقتضيات مبادئها الأساسية، التي يساعد التقيد بها في تعزيز قدرتها على الوصول والتنفيذ.

ولا يمكن التوصل إلى أفضل استجابة للاحتياجات العاجلة وتحسين رفاهية الناس بشكل دائم إلا من خلال احترام مبادئ العمل الإنساني والدخول في حوار مع جميع المعنيين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا للقرار ٢/٤٩، المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن

للمراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد جيلاني (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالإنكليزية): إن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ممتن لإتاحة الفرصة له للمشاركة في هذه المناقشة.

ضرب الإعصار بوبا خلال الأسبوع الماضي جنوب الفلبين، وخلف مجتمعات محلية مدمرة ودمارا واسع النطاق. وتأكد مقتل ٧٠٠ شخص، وفقد أكثر من ٩٠٠ شخص آخرين. وبما أن حجم الدمار، لا يزال مستمرا في الظهور، ثمة تقديرات بأن الإعصار قد أثر على حياة ما يزيد عن ٥ ملايين شخص، ودمر ٧٠ ٠٠٠ بيت وترك ما يزيد عن ٤٠٠ ٠٠٠ شخص يبحثون عن مأوى في مراكز الإجلاء المؤقت.

لقد دمرت قرى بكاملها في بعض المناطق لتذهب معها سبل معيشة المجتمعات المحلية بكاملها أيضا.

وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر وجّه الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر نداء طارئا لدعم الصليب الأحمر الفلبيني في جهوده الرامية إلى تنفيذ عملية إغاثة على نطاق واسع. وقال رئيس الصليب الأحمر الفلبيني ريتشارد غوردن:

”إننا بحاجة إلى دعم شركائنا على الصعيدين المحلي والخارجي من أجل المساعدة في التخفيف من معاناة هذه الأسر ومساعدتها على استعادة حياتها بكرامة“.

ومن المتوقع أن تؤدي نتائج التقييمات الجارية إلى زيادة الحاجة إلى الدعم الدولي، بهدف تمكين حكومة الفلبين والصليب الأحمر الفلبيني، بين جهات فاعلة أخرى، من الاستجابة للاحتياجات الهائلة.

لقد شهدنا في الشهر الماضي الأثر المدمر لإعصار ساندي. فقد تضرر ملايين البشر من ذلك الإعصار الذي عصف بمنطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة. ولا تزال العديد من المجتمعات تواجه التحدي المتمثل في تحقيق الإنتعاش على مدى فترة طويلة. ففي كوبا يقدر عدد المتضررين من العاصفة على نحو مباشر بنحو ١ مليون شخص، بينما تضرر منه بصورة غير مباشرة حوالي ٣ ملايين شخص. وفي هايتي استمر هطول الأمطار عقب إعصار ساندي، الأمر الذي يزيد من حجم الضرر، علاوة على زيادة خطر انتشار مرض الكوليرا. وتشير التقديرات إلى أن العاصفة قد ألحقت أضرارا بما يزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ شخص في جامايكا. ويشكل انعدام الأمن الغذائي أيضا مصدر قلق كبير، إذ تكبدت العديد من تلك البلدان خسارة فادحة في المحاصيل الغذائية وسبل المعيشة، بالإضافة إلى مواجهة المخاطر المحتملة لانتشار الأمراض المنقولة عن طريق المياه.

وعلاوة على ذلك، فإن الأضرار المالية هائلة أيضا، إذ يشير أحد التقديرات إلى أن الخسائر المادية لإعصار ساندي تقدر بنحو ١٧٠ بليون دولار في الولايات المتحدة وحدها. وبذلك يصبح ذلك الإعصار أحد أشد الكوارث ذات الصلة بالمناخ دمارا اقتصاديا.

ومن الواضح أن آثار تغير المناخ والتعرض للكوارث الطبيعية من التحديات التي تلحق الضرر بجميع الدول، الغنية منها والفقيرة، وسواء كانت جزرا صغيرة أم بلدانا كبيرة. وعليه، فإنها تتطلب بذل جهود جادة ومنسقة للتصدي للتحديات البيئية المتصلة بها ولآثارها الإنسانية وخاصة على أكثر الفئات ضعفا.

يذكّرنا الأمين العام في الفقرة ٢ من تقريره (A/67/363) بأن:

”الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء العالم آخذة في الازدياد، ويعزى ذلك جزئيا إلى تزايد وتيرة الكوارث الطبيعية وشدتها وارتفاع عدد الناس المعرضين لها“.

وفي الأسبوع الماضي، في اليوم الختامي للدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعقودة في الدوحة، ذكّر نائب رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الحكومات بمسؤوليتها الجماعية عن حماية الأشخاص المعرضين لخطر محتمل يتعلق بالأثر المدمر لتغير المناخ بقوله:

”إننا نشهد كل يوم تفاقم أثر تغير المناخ على حياة الملايين من الناس المعرضين للخطر وسبل معيشتهم. ولا يشكل الأثر الإنساني لتغير المناخ تهديدا في المستقبل بل هو واقع يومي“.

ويجب علينا في أعقاب اختتام اجتماع الدوحة، أن نترجم تلك المسؤولية الجماعية إلى تدابير ملموسة والتزامات، فضلا عن توفير الموارد الواجب تقديمها الآن لمساعدة الحكومات الوطنية كي تساعد شعوبها على التكيف.

وقد شهدت الوكالات الإنسانية بالفعل زيادة انعدام الأمن الغذائي والتهديدات للصحة العامة، بالإضافة إلى آثار الهجرة والتشريد وغيرها من العواقب الأخرى ذات الصلة. وفي حين تواصل المنظمات الإنسانية الاستجابة للأحداث ذات الصلة بالطقس والمناخ، فإن بوسعنا أيضا أن نساعد في الحد من تلك الآثار عبر منظومات الحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها.

وندرك أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المواطنين في حالات الكوارث تقع على عاتق السلطات الوطنية. ومن رأينا أنه ينبغي أن تستثمر السلطات الوطنية بشكل كاف في بناء المرونة وتحسين البرامج التي تعزز المرونة على جميع المستويات. ونرى أيضا أن من واجب الحكومات أن تطلب المساعدة الدولية عندما يتجاوز حجم الكارثة واحتياجات المتضررين منها قدرات السلطات الوطنية. وفي الوقت نفسه نكرر الدعوة التي وجهها الأمين العام للدول الأعضاء:

”توفير التمويل في الوقت المناسب وبطريقة مرنة ويمكن التنبؤ به ومتعدد السنوات للبرامج التي تدعم مرونة المجتمعات، بما في ذلك التأهب والعمل في وقت مبكر علاوة على الإنعاش في وقت مبكر“ (A/67/363، الفقرة ٥٢).

ومن جانبنا، فنحن ملتزمون بمواصلة دعم جمعيتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنيتين بهدف بناء قدرات عشرات الملايين من الأعضاء والمتطوعين وأفراد المجتمعات المحلية الذين تخدمهما كلتا الجمعيتين.

وعلى الصعيد الجماعي، فنحن بحاجة إلى العمل معا لضمان إعطاء الاهتمام الواجب للحد من خطر الكوارث والتأهب لها وتوفير الموارد اللازمة، بما في ذلك على مدى المناقشة التي ستجرى في العام المقبل فيما يتعلق بإطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا للقرار ٤/٤٧ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن المنظمة الدولية للهجرة.

السيدة بورغمان (المنظمة الدولية للهجرة) (تكلمت بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان باسم السيدة ميشيل كلاين – سولومون، المراقبة الدائمة عن المنظمة الدولية للهجرة.

يسر المنظمة الدولية للهجرة أن تأخذ الكلمة اليوم فيما يتعلق بتقارير الأمين العام عن تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة.

لقد أرغمت الأزمات الأخيرة التي طال أمدها الملايين من الناس على الفرار من ديارهم، سواء داخل حدود بلدانهم أم خارجها، الأمر الذي يدعو المجتمع الدولي إلى الاستجابة

بشكل جماعي. ولا تزال المنظمة الدولية للهجرة – بوصفها الوكالة الرائدة عالميا في مجال الهجرة – تواصل تقديم المساعدة الأساسية المنقذة للحياة إلى اللاجئين والمشردين داخليا، وغيرهم من المهاجرين المتضررين من الأزمات في جميع أنحاء العالم.

وأود، استنادا إلى تقارير الأمين العام الشاملة، تناول ثلاث نقاط للتفكير فيها.

أولا، عند تقديم المساعدة الإنسانية أثناء الأزمات، يجب أن تأخذ استجابتنا في الاعتبار الاحتياجات المحددة للمهاجرين، سواء كانوا لاجئين أم مشردين داخليا أم عمالا مهاجرين، الذين يشار إليهم أحيانا في هذا السياق بمواطني البلد الثالث. وقد أكدت حالات الطوارئ الأخيرة هشاشة حالة الأشخاص الذين يعبرون الحدود والذين تقطعت بهم السبل أو أصبحوا عاجزين عن المغادرة. وهناك أشخاص ضعفاء على نحو خاص بين تلك الفئات، بمن فيهم النساء والأطفال والشعوب الأصلية والمعوقين الذين يستحقون اهتماما خاصا.

وغالبا ما تعتبر حالات الطوارئ الإنسانية من هذا القبيل أزمات تتعلق بالهجرة، وهي تسبب تدفقات هجرة وأنماط تنقل معقدة وعلى نطاق واسع في كثير من الأحيان. وهي تؤكد علاوة على ذلك، ضرورة الاستجابة بطريقة سريعة وشاملة تقتضي تقديم المساعدة المنقذة للحياة على نحو فوري، فضلا عن التخطيط لإنقاذ الحياة والتأهب لذلك في الأجل الطويل. وقد وضعت المنظمة الدولية للهجرة إطارا تنفيذيا لأزمات الهجرة يمكّن من تحسين تلك الاستجابة المتعددة الأبعاد وإضفاء طابع منهجي عليها. وقد اعتمد ذلك الإطار مؤخرا من قبل مجلس إدارة المنظمة الدولية للهجرة، التي تتألف من ١٤٩ عضوا.

ثانيا، يقتضي الطابع متعدد الجوانب للهجرة إنشاء شراكات قوية، إلى جانب التنسيق مع الحكومات والمنظمات الدولية الشريكة فيما يتعلق بمجموعة من مجالات الخبرة، علاوة على التنسيق مع العديد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، سواء من الأوساط الأكاديمية أم مع مقدمي خدمات المساعدة المباشرة. ويكتسي العمل مع العديد من الشركاء في عملية الاستفادة من الخبرات لتلبية االاحتياجات فيما يتعلق بالحماية والمساعدة والإنتعاش بالنسبة للسكان المتضررين أهمية بالغة للعمل التنفيذي للمنظمة الدولية للهجرة.

ونحن ممتنون لاعتراف الدول الأعضاء عبر مشروع القرار الإنساني الجامع الحالي (A/67/L.39) بأن السبيل إلى تحسين فعالية الاستجابة الإنسانية يتمثل في التنسيق بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. ونعرب عن تقديرنا للترحيب بإنشاء الشراكات مع المنظمات الإقليمية ومع القطاع الخاص. وتعرب المنظمة الدولية للهجرة عن تقديرها البالغ للدور القيادي الذي تضطلع به الحكومات الوطنية، وتواصل تقديم الدعم اللازم لها. ذلك أن وجود شراكات قوية وثابتة يمكننا من بناء حلول في الأجل الطويل.

ثالثا، وكما يقول الأمين العام في تقريره (A/67/89) عن تعزيز المساعدة الإنسانية، فإن تقديم الدعم لإنقاذ الحياة في حالات الطوارئ أمر ضروري، غير أنه يلبي الاحتياجات في الأجل القصير فحسب. وعليه، فإن تحقيق التنمية في الأجل الطويل أمر بالغ الأهمية للحد من الحاجة إلى تقديم الإغاثة في حالات الطوارئ في المستقبل.

بالتالي، فإن من الأهمية بمكان – من وجهة نظر المنظمة الدولية للهجرة – الربط بين العمل الإنساني والتنمية من أجل بناء التأهب والقدرة على الاستجابة على الصعيدين الوطني والمحلي، فضلا عن زيادة مرونة السكان. ولا يمكن تجزئة التحديات ذات الأبعاد المتعددة التي تواجه المهاجرين – والتي غالبا ما تدوم طويلا – إلى مرحلتين بهذه البساطة.

قد يجد الأشخاص المرتحلون أنفسهم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية وإلى التنمية على السواء؛ إذ لا يقصي أحدهما ضرورة الآخر. علاوة على ذلك، من أجل كفالة الاستدامة، لا بد

أن ندرك أن الانتقال عملية تدريجية تتطلب المرونة والشمول. على الجهات الفاعلة المنخرطة في كلا المجالين أن تعمل معا لضمان الانتقال السلس من الإغاثة إلى التنمية.

في الختام، اسمحوا لي أن أجدد التأكيد على التزام المنظمة الدولية للهجرة تجاه الفئات الأضعف. ولن نبرح ملتزمين بتعزيز الشراكات والتنسيق، ويحدونا اقتناع بأن بإمكاننا ومن واجبنا، بوصفنا إحدى الجهات التي تقدم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، أن نواصل الإسهام في الحلول الإنمائية الطويلة الأجل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة في إطار البند ٧٠ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ب).

نشرع الآن في النظر في مشاريع القرارات A/67/L.32, A/67/L.37 و A/67/L.38 و A/67/L.39.

تبت الجمعية أولا في مشروع القرار A/67/L.32، المعنون ''إشراك المتطوعين ''ذوي الخوذ البيض'', في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان الإغاثة الإنسانية والإنعاش والتعاون التقني لأغراض التنمية''.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد زانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه، منذ تقديم مشروع القرار، بالإضافة إلى الوفود المذكورة في مشروع الوثيقة، أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار A/67/L.32: ألبانيا، أوكرانيا، البرتغال، بنما، الجمهورية الدومينيكية، صربيا، غرينادا،لكسمبرغ، موريشيوس، الهند، وهندوراس.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/67/L.32 ؟

اعتمد مشروع القرار A/67/L.32 (القرار ٨٤/٦٧).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/67/L.37، المعنون ''سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة''.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد زانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه، منذ تقديم مشروع القرار، بالإضافة إلى الوفود المذكورة في مشروع الوثيقة، أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار A/67/L.37: الأرجنتين، ألبانيا، أوكرانيا، تونس، الجبل الأسود، جورجيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، سان مارينو، صربيا، مدغشقر، وهندوراس.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/67/L.37 ؟

اعتمد مشروع القرار A/67/L.37 (القرار ٨٥/٦٧).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/67/L.38، المعنون ''تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني''

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد زانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه، منذ تقديم مشروع القرار، بالإضافة إلى الوفود المذكورة في مشروع الوثيقة، أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار A/67/L.38: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أندورا، أوكرانيا، بوركينا فاسو، بيرو، الجبل الأسود، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، غواتيمالا، سان مارينو، وليختنشتاين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/67/L.38 ؟

اعتمد مشروع القرار A/67/L.38 (القرار ٦٧/٨٦).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/67/L.39، المعنون ''تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ''.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد زانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه، منذ تقديم مشروع القرار، بالإضافة إلى الوفود المذكورة في مشروع الوثيقة، أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار A/67/L.39: الأرجنتين، أرمينيا، أندورا، إندونيسيا، أوكرانيا، أيسلندا، تونس، الجبل الأسود،جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جنوب أفريقيا، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، شيلي، صربيا، غواتيمالا، لاتفيا، ليختنشتاين، كرواتيا، كوستاريكا، مدغشقر، المكسيك، النمسا، الهند، وهندوراس.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/67/L.39؟

اعتمد مشروع القرار A/67/L.39 (القرار ٦٧/٨٧).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٧٠ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ج).

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن النظر في البنود التالية من جدول الأعمال، الذي كان مقررا يوم الاثنين، ١٧ كانون الأول/ديسمبر، قد تأجل إلى موعد لاحق يعلن عنه فيما بعد: البند ٣٣ من جدول الأعمال، ''منع نشوب الصراعات المسلحة''؛ والبند ٣٤ من جدول الأعمال، ''النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي''، والبند ١٢٠ من جدول الأعمال، ''تعدد اللغات''.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.